

## الفصل الأول

### المقدمة

#### ١,١ المقدمة

إن من خصائص الدين الإسلامي الكمال والشمولية، فالإسلام دين كامل وشامل لجميع مجالات الحياة قال الله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، {المائدة: ٣}، وقال في مكان آخر ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَا تَفْصِيلًا﴾، {الإسراء: ١٧}. فدللت هذه الآية الأخيرة على أن الإسلام لم يترك شيئاً يحتاج إليه الثقلان في الأولى والآخرة إلا بينه بيانا شافيا، فالله سبحانه وتعالى قد كرم الإنسان واستخلفه في الأرض وأنزل له الهدى الذي يهتدي به ألا وهو الإسلام وشرائعه، وقد بين العلماء أن جميع شرائع الإسلام إنما شرعت لحفظ مصالح العباد التي لا يمكن أن تستقيم حياتهم إلا بها. فالشريعة جاءت لحفظ ما يسمى بالضروريات الخمس، وهي أولا حفظ الدين، ولذلك حرمت الردة في الإسلام، وثانيا حفظ العقل، ومن أجل حفظه حرمت الخمر قليلا وكثيرها، وثالثا حفظ المال، فبسبب حفظه حرمت السرقة وقطع الطريق، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، {المائدة: ٣٨}. وقال النبي صلى الله عليه وسلم " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" ورابعا حفظ النفس، فما شرع القصاص والقود إلا لأجل الحفاظ على الأنفس من أن تتلف. وخامسا حفظ العرض والنسل، فلأجل الحفاظ على هذين المطلبين شرع النكاح، وحرم الزنا لأجلهما.

والدستور النيجيري لسنة ١٩٩٩ والمعدل سنة ٢٠٠٧ هو الذي يتم استخدامه حالياً في نيجيريا، وقد أكد هذا الدستور على منح الحرية الدينية لجميع المواطنين؛ حيث بيّن أنه يجوز لكل مواطن أن يعتقد أي دين شاء وأن يقوم بتطبيق تعاليم دينه بلا اعتراض. وهذا من الأسباب التي جعلت الولايات الشمالية تطبق الشريعة الإسلامية، وذلك لأن أغلب سكانها مسلمون، فأدركوا أن تطبيق الشريعة من تعاليم دينهم، والذي منحهم الدستور حرية القيام بتطبيقه، وأن ذلك مما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، فقامت المحاكم الشرعية في هذه الولايات بتنفيذ الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها.

فحياة الناس لا يمكن أن تستقر إلا بإقامة حدود الله تعالى فيهم. وبسبب تطبيق هذا النظام حفظت الشريعة استقرار حياة الناس، وضبطت أمورهم، ومكنتهم من العيش في أمن وسلام حيثما حلوا أو ارتحلوا. ومن ثم فقد وصل بالأمة إلى تطبيق عملي لأحكام الشريعة فحقق لهم العدل والاستقرار وقاد المجتمع إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية. علماً بأن أحوال الناس كانت على عكس ما ذكرنا قبل بداية تنفيذ الحدود الشرعية في الولايات الشمالية المطبقة للشريعة. ومن هنا تظهر أهمية الدراسة في هذا الموضوع (الحدود) والكتابة فيه. وهذه الرسالة ستتناول موضوع: أحكام الحدود وتطبيقها في شمال نيجيريا مع تناول العوائق والحلول المتعلقة بهذا التطبيق. علماً بأن الدراسة التطبيقية تم اختيار بعض الولايات الشمالية لإجرائها فيها، وهذه الولايات هي زمفرا، جيغاوا، كانو، كادونا، كاتسينا وبوتشي كنموذج؛ حيث تم النظر إلى المحاكم الشرعية في هذه الولايات والنظر إلى أنظمتها القانونية والشريعة. سائلاً الله التوفيق والسداد في كتابة شيء يستفيد منه الباحث أولاً والأمة الإسلامية ثانياً. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

## ١,٢ مشكلة البحث

بعد مضي شهور من قيام حكومة ولاية زمفرا في شمال نيجيريا بتطبيق الشريعة الإسلامية في منطقتها والخاص بالمسلمين فقط دون غيرهم المقيمين في المنطقة نفسها، تابعت المحاولات من بعض الولايات الشمالية في اتباع نفس المنهج الذي سلكته حكومة زمفرا؛ فمن الولايات السالكة لهذا المنهج ولاية كانو، جيغاوا، سكوتوا، كيبى، كتنينا، كادونا، باوشي، غمبي، يوبي، ميدغوري ونيجا؛ غير أن تطبيق الحدود في ظل هذه الشريعة من الأسباب التي أدت إلى وجود مشاكل عدة بعضها تتعلق بالإجراءات التطبيقية، وبعضها تتعلق بتعارض الدستور الفدرالي ودستور الولايات، والبعض الآخر يتعلق بما مدى قدرة المحاكم الشرعية في إقامة الحدود الشرعية على المقيمين في المناطق الشمالية من غير المسلمين، وخاصة حد السرقة التي تعد من الجرائم أكثر وقوعاً ومن هنا يمكن القول بشكل مجمل أن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في العوائق الناتجة عن التعارض الحاصل بين القانون الجنائي الإسلامي المطبق حالياً في شمال نيجيريا وبين بعض النصوص الواردة في الدستور النيجيري، كالنصوص التي تحرم على الدولة أو الولاية اعتماد ديناً معيناً لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مشاكل عدة من بينها؛ انتهاك حقوق الإنسان الأساسية المضمونة له في الدستور. والعوائق الناتجة عن المشاكل المتعلقة بالجانب التطبيقي للحدود الشرعية، وخاصة ما يتعلق بإجراءات تطبيق حد السرقة في المحاكم الشرعية في الولايات الشمالية؛ حيث إن إجراءات تطبيق حد السرقة في القانون الجنائي الإسلامي المطبق حالياً في المناطق الشمالية تختلف عن ما كانت عليه في القانون الجنائي الإسلامي؛ حيث اتضح أن المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية المطبقة حالياً هو وجوب قطع يد السارق الذي توافرت فيه جميع الشروط الموجبة لذلك القطع؛ بخلاف ما عليه العمل في القانون الجنائي الإسلامي. ولا شك في كون هذا من الأشياء التي تترتب عليها مشاكل عدة، والتي تتطلب إلى دراسة معمقة من أجل الوصول إلى حلها. كما تعد العوائق الناتجة عن كيفية القيام بإجراءات تطبيق الحدود

وخاصةً حد السرقة من المشاكل المهمة؛ وذلك عندما يختلف دين أطراف القضية؛ كأن يكون السارق غير مسلم والمسروق منه مسلماً، فهل يتم تطبيق حد السرقة على السارق غير المسلم في المحاكم الشرعية حسب الوارد في القانون الجنائي الإسلامي أم لا؟ وما هو الحل لو اعترض على الحكم الصادر ضده؟ إضافةً إلى العوائق الناتجة عن اختلاف الإجراءات المتعلقة برفع الدعاوى والبينات، وكذلك ما يتعلق بوسائل الإثبات التي تستخدمها المحاكم الشرعية في إثبات جريمة السرقة حسب المنصوص عليه في القانون الجنائي الإسلامي المطبق حالياً في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا.

### ١,٣ أسئلة البحث

١. ما نبذة تاريخية عن نيجيريا قبل الاستقلال وبعده وما مكانة الشريعة الإسلامية؟
٢. ما مفهوم الحدود وما أهم الأحكام المتعلقة بها؟
٣. ما حكم تطبيق الحدود الشرعية في حالة غياب الحكم الشرع عن ديار المسلمين؟
٤. ما الحدود المطبقة في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا وكيف يتم تطبيقها؟
٥. ما حقيقة إشكالية تطبيق حد السرقة في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا؟

### ١,٤ منهجية البحث

بما أن هذه الدراسة عبارة عن دراسة نموذجية فإن الباحث استخدم المناهجين في تكوينها وهما:  
أولاً: المنهج الميداني: استخدم الباحث هذا المنهج في جمع المعلومات الميدانية؛ حيث أجرى المقابلات الشخصية مع المتخصصين في المجال.

ثانياً: المنهج التطبيقي: وذلك بتطبيق أحكام الحدود الواردة في الفقه الإسلامي على أعمال المحاكم

الشرعية للنظر في ما مدى موافقتها أو مخالفتها.

رابعاً: المنهج المقارن: وذلك بإجراء المقارنة بين الشريعة والقانون فيما يتعلق بحد السرقة.

## ١,٥ أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١. تسليط الضوء على نبذة تاريخية عن نيجيريا قبل الاستقلال وبعده ومكانة الشريعة الإسلامية.
٢. البيان بحقيقة مفهوم الحدود وأهم المسائل المتعلقة بها من حيث الشروط والضوابط والأنواع.
٣. البيان بحكم تطبيق الحدود الشرعية في حالة غياب الحكم الشرع عن ديار المسلمين.
٤. البيان بأنواع الحدود المطبقة في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا.
٥. دراسة حد السرقة وكيفية تطبيقه في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا مع ذكر إشكالية تطبيق الحدود فيها.

## ١,٦ أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه بحثاً يعنى بدراسة أحكام الحدود في شمال نيجيريا والعوائق المتعلقة بتطبيقها؛ حيث يقوم الباحث بدراسة هذا الموضوع بشكل شامل من الناحية النظرية والتطبيقية، لأجل الوصول إلى الحلول المناسبة لها. فهذه الحلول التي حصل عليها الباحث تعد مساهمة مهمة جداً يقدمها للنظام القضائي في نيجيريا، كما أنها مساهمة يقدمها للقضاة، والمحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. كما تعد

أيضاً مساهمة فعّال للمشرعين الشرعيين، والأكاديميين، والباحثين، والمجامع الفقهية، والجامعات بشكل عام.

## ١,٧ حدود البحث

تتمثل حدود هذه الدراسة في الجوانب التالية:

أولاً: الجانب التاريخي؛ حيث يقوم بتناول تاريخ بسيط للشرعة في شمال نيجيريا قبل الاستعمار البريطاني وبعده.

ثانياً: الجانب النظري: ويكون ذلك بدراسة الحدود الشرعية في الفقه مع التركيز على حد السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الإسلامي في شمال نيجيريا.

ثالثاً: الجانب التطبيقي: وذلك بدراسة التطبيقات المتعلقة بالحدود وخاصةً حد السرقة التي تقوم بها المحاكم الشرعية في الولايات الشمالية في نيجيريا.

## ١,٨ الدراسات السابقة

عبد القادر إبراهيم أبيكان في بحثه بعنوان *The Application of Islamic Law in Civil Causes in Nigerian Courts* قد تناول موقف الشرعة الإسلامية في نيجيريا قبل الاستعمار؛ حيث ذكر أن التطبيق الكلي للشرعة في ذلك الوقت كان في الشمال، وذلك نتيجة للحركة الجهادية التي قام بها عثمان بن فوديو بهدف إنشاء مجتمع خالية إدارته من الفساد بحيث يلتزم بتعاليم الشرعة الإسلامية ومبادئها. كما تناول الباحث أيضاً ما يتعلق بتأثير الاستعمار على نظام الشرعة الإسلامية في نيجيريا وذلك عن طريق الإصلاحات التي قاموا بإجرائها في نظام المحاكم القائمة في المناطق الشمالية آن ذاك. وناقش موضوع

الشريعة باعتبارها القانون العرفي وباعتبارها القانون الشخصي. وتناول الباحث أيضاً ما يتعلق بأهلية القضاة. كما تطرق أيضاً إلى أنواع المحاكم واختصاصاتها؛ حيث ذكر منها المحكمة الاستئنافية الشرعية، وأن لها أساس دستوري في الدستور النيجيري. وتطرق الباحث إلى التطور الحاصل في نظام الشريعة الإسلامية الذي حصل في عام ١٩٩٩م عندما قام حاكم زمفرا في ذلك الوقت باعتبارها المصدر الأساسي للقانون في الولاية. وفي الجملة فإن الفرق بين هذا البحث والرسالة الحالية هو أن هذا البحث تناول موضوع الشريعة الإسلامية على وجه العموم بينما رسالتنا الحالية؛ تركز فكرتها على دراسة العوائق المتعلقة بالحدود وبالأخص حد السرقة وكيفية تطبيقه في شمال نيجيريا؛ غير أن الباحث يستفيد من هذا البحث من حيث التعرف على الشريعة الإسلامية في نيجيريا وأساسها الدستوري<sup>١</sup>.

ع. ج. وايمان (G. J. Weimann) في رسالته بعنوان *Islamic criminal law in northern Nigeria: politics, religion, judicial practice* تناول في رسالته ما يتعلق بتبني التشريع الجنائي الإسلامي في شمال نيجيريا؛ حيث ذكر أن ذلك كان في عام ١٩٩٩م عندما عاد البلد إلى النظام المدني. وأهم النقطة التي ركز عليها الباحث في رسالته هو التطبيقات القضائية للقانون الجنائي الإسلامي التي تم إجراؤها بعد عام ١٩٩٩م في شمال نيجيريا. ومن هنا يتضح الفرق بين هذه الرسالة والرسالة الحالية في كون الرسالة الحالية يتم التركيز فيها على التطبيقات القضائية المتعلقة بحد السرقة في شمال نيجيريا؛ فهي أخص من هذه الرسالة؛ غير أن الباحث سوف يستفيد منها فيما يتعلق بالجانب التاريخي لتبني وتنفيذ القانون الجنائي الإسلامي في شمال نيجيريا.

---

Abikan, Abdul Qadir Ibrahim. 2002. "The Application of Islamic law in Civil Cases in Nigerian \ Courts". *Journal of International and Comparative Law*. (6). June. Pp. 88-115.

روود بيترس (Ruud Peters) في دراسة بعنوان *The Re-introduction of Islamic criminal law in northern Nigeria*

شمال نيجيريا؛ حيث ذكر أن ذلك يرجع إلى عام ١٩٩٩ عندما قام أحمد ثاني حاكم ولاية بتبنيها كمصدر قانوني شرعي في الولاية، ومن ثم تبعه عدد من حكام الولايات الشمالية؛ حيث قاموا بتطبيقها كذلك. وتطرق الباحث أيضاً إلى ذكر أنواع الجرائم التي تقام عليها الحد عند القيام بارتكابها؛ فذكر منها السرقة، والزنا، وشرب الخمر وغير ذلك من أنواع الجرائم المعروفة في الفقه الإسلامي. وناقش الباحث عدداً من الموضوعات منها: القانون الجنائي الإسلامي والدستور النيجيري، الشريعة الإسلامية ودين الولاية، مدى سلطات المجلس التشريعي في الولاية. كما تطرق إلى بعض المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛ فناقش مسألة التشريع الجنائي وموقفه مع حقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بتطبيق التشريع الجنائي في شمال نيجيريا. ويختلف هذا البحث مع الرسالة الحالية من ناحية كونه تناول التشريع الجنائي بصفة واسعة؛ بينما هذا البحث يتم التركيز فيه على العوائق المتعلقة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا وخاصة حد جريمة السرقة بوصفه حداً نموذجياً يتم تناوله بشكل أوسع<sup>٢</sup>.

فيليب اوستين (Philip Ostien) في بحثه الموسوم *Shariah implementation in Northern Nigeria 1990-2006*

فقد تناول في الفصل الرابع من بحثه ما يتعلق بقانون العقوبات الشرعي في شمال نيجيريا؛ حيث تطرق إلى النبذة التاريخية حوله، فتحدث عنه في عهد الاستعمار، وكذلك ما بعد الاستعمار. وقام بمناقشة هذا الموضوع مع بيان أساسه الدستوري، ومدى موافقته أو مخالفته لقانون العقوبات البريطاني، كما تطرق إلى ما يتعلق بالمحاكم واختصاصاتها في القضايا الإجرامية. غير أنه لم يتطرق إلى العوائق التطبيقية

---

Peters, Ruud. 2004. "The Re-introduction of Islamic Criminal Law in Northern Nigeria". In *Beiträge zur Islamischen recht*. S. Tellenbach, & T. Hanstein (Eds.). pp. 9-22.

للحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. ولكن يمكن القول أن الباحث الحالي سوف يستفيد من هذا البحث من جهة التعرف على كيفية القيام بالإجراءات القضائية الاجرامية في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا<sup>٣</sup>.

عطية محمد سالم في كتابه بعنوان محاسن الشريعة ومساوئ القوانين الوضعية، وقد تكلم فيه حول محاسن الشريعة الإسلامية من حيث كونها تجلب المصالح وتدرأ المفاسد، كما تحدث حول ثبوتها وكما لها صلاحيتها لكل زمان ومكان. كما تطرق إلى موضوع محاسن وكمال القضاء الإسلامي، ودوره في تحقيق العدل في المجتمع. ثم تطرق إلى القوانين الوضعية من حيث نشأتها، وتواجدها في البلاد الإسلامية، وانتهى إلى أن مساوئها لا تنحصر كما لا تنحصر محاسن الشريعة الإسلامية. مع أن الباحث لم يتطرق إلى العوائق والحلول المتعلقة بتطبيق الحدود الكتاب يعتبر مرجعاً قوياً في هذه الدراسة؛ حيث يستفيد الباحث منه من الجانب النظري لدراسة موضوع الشريعة الإسلامية، والذي يعتبر جانباً مهماً في دراسته<sup>٤</sup>.

عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف في كتابه بعنوان وجوب تطبيق الحدود الشرعية، تطرق إلى بعض المسائل التي يمكن أن يستفيد الباحث منها، مثل بيان فضل إقامة الحدود، ونتيجة ترك التطبيق؛ حيث بيّن المصنف أن تطبيق الشريعة يحصل به الفلاح في الدنيا والآخرة، كما أن تركها وإهمالها يتوجب الخسار والدمار في الدنيا والآخرة أيضاً، وذكر بعض الأدلة الشرعية والعقلية على ذلك. كما ناقش مسألة رد الحكم الشرعي، وذكر أن فعل ذلك كفر بالله تعالى. كما تطرق إلى بيان أهداف العقوبات الشرعية، وكذلك ناقش بعض الحدود مثل حد الزنا، وغير ذلك من القضايا المهمة. والفرق بين هذا الكتاب والدراسة الحالية

---

Ostien, Philip. 2007. *Shariah implementation in Northern Nigeria 1990-2006: A Sourcebook*. Ibadan: ٣ Spectrum Books Limited. Vol. 4.

٤ عطية بن محمد سالم. محاسن الشريعة ومساوئ القوانين الوضعية. السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

هو أن هذا الكتاب تناول موضوع الحدود مطلقاً؛ بينما الدراسة الحالية تركز فكرتها على حد السرقة وتطبيقاته في شمال نيجيريا<sup>٥</sup>.

عبد الفتاح محمد أبو العينين في كتابه بعنوان السرقة الموجبة للقطع في الفقه الإسلامي، قد تطرق إلى عدد من القضايا المتعلقة بالسرقة؛ حيث قام بتعريف السرقة، وبيان أنواعها وأركانها. كما تطرق إلى ما يتعلق بعقوبة السرقة وهو القطع؛ فذكر شروط القطع التي تتمثل في شروط السارق، والمال المسروق، والمسروق منه، كما تحدث عن مفهوم القطع، وموضع القطع، وما يجب مراعاته عند إقامة الحد، وكذلك حكم تداخل حد السرقة، وبيّن الأسباب التي تؤدي إلى إسقاط القطع. وفي الأخير تطرق إلى دعوى السرقة ووسائل إثباتها. والفرق بين هذا الكتاب والدراسة الحالية هو أن المصنف ركز في كتابه على حد السرقة من الجانب الفقهي، ولم يتطرق إلى الجانب التطبيقي لهذه الجريمة، كما أنه لم يتطرق إلى موضوع بقية الحدود الشرعية بشكل واسع؛ بينما الدراسة الحالية تعالج موضوع العوائق المتعلقة بتطبيق الحدود الشرعية، كما تنظر إلى الجانب التطبيقي لحد السرقة في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. ويستفيد الباحث من هذا الكتاب من الناحية الشرعية؛ وذلك عند دراسته لموضوع حد السرقة من المنظور الشرعي<sup>٦</sup>.

وهناك كتاب بعنوان "عقوبة السارق بين القطع وضممان المسروق في الفقه الإسلامي" للباحث أحمد توفيق الأحوال. لقد تضمن الكتاب المسائل المتعلقة بحد السرقة مفصلاً؛ حيث قام المصنف في الباب التمهيدي منه بتفصيل القول فيما يتعلق بالعقوبة والهدف منها، كما بيّن خصائصها في الشريعة الإسلامية. ومن ثم تطرق إلى تعريف السرقة، وبيان أركانها، والشروط المتعلقة بكل من السارق والمسروق منه والمال المسروق. وتحدث أيضاً فيما يتعلق بحكم السرقة في الشريعة الإسلامية، والحكمة من ذلك. ثم تطرق إلى

٥ عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف. وجوب تطبيق الحدود الشرعية. الكويت: مكتبة ابن تيمية. ط. ٢. ١٩٨٤م-١٤٠٤هـ.

٦ عبد الفتاح محمد أبو العينين. ١٩٨٣. تكرار السرقة والأحكام المترتبة عليه في الفقه الإسلامي. مصر: مطبعة الأمانة..

ما يتعلق بالقطع؛ حيث قام بتعريفه، وبيان محل القطع وموضعه، والحكمة منه. كما تناول الكاتب أيضاً ما يتعلق بزمان إقامة الحد، وحكم تداخل الحدود، وحكم الخطأ في تنفيذه. وتطرق إلى حكم ضمان المسروق وأساسه الشرعي. ويظهر الفرق بين هذا الكتاب والدراسة الحالية في كونه تركز فكرته فقط على حد السرقة من الناحية الشرعية، ولم يتطرق المصنف لذكر العوائق المتعلقة بتطبيق الحدود وخاصة حد السرقة، فضلاً عن ذكر الحلول المناسبة لتلك العوائق؛ بينما الدراسة الحالية تتطرق إلى الحدود الشرعية مع التركيز على حد السرقة من الجانب القانوني والجانب التطبيقي والجانب الشرعي. ويستفيد الباحث من هذا الكتاب فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بحد السرقة من الناحية الشرعية.

فراس سعدون فاضل في مقالاته بعنوان "تكرار السرقة والأحكام المترتبة عليه في الفقه الإسلامي" قد تطرق لبعض المسائل التي يمكن للباحث الاستفادة منها؛ وذلك لصلتها مباشرة بموضوع البحث؛ حيث تطرق إلى تعريف السرقة، وعقوبة السارق، كما تطرق أيضاً إلى ما يتعلق بالأحكام المترتبة على من قام بارتكاب جريمة السرقة أكثر من مرة. والفرق بين هذه المقالة وما تهدف إليه الدراسة الحالية هو أنها ركزت فقط على الجانب النظري، كما أنها لم تتطرق إلى ذكر عوائق تطبيق الحدود الشرعية وخاصة حد السرقة، فضلاً عن ذكر الحلول لتلك العوائق؛ بينما الدراسة الحالية تجمع بين الجانب النظري الفقهي والجانب التطبيقي القانوني للحدود الشرعية وخاصة حد السرقة وتطبيقه في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا<sup>٧</sup>.

ومن البحوث العلمية المتعلقة بالموضوع بحث بعنوان: "جريمة الشروع في السرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة" للباحث تركي بن عدال الشمري. وتهدف دراسته إلى بيان المقصود بالشروع في الجريمة، وكذلك تفصيل القول في عقوبة الشروع في جريمة السرقة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. وتطرق إلى تحديد الفرق بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في

٧ فراس سعدون فاضل. ١٩٨٤. تكرار السرقة والأحكام المترتبة عليه في الفقه الإسلامي. الرياض: دار الهدى.

مسألة الشروع في جريمة السرقة وعقوبتها. ويظهر الفرق بين هذا البحث والدراسة الحالية من ناحية أن هذا البحث ركز على موضوع الشروع في جريمة السرقة، ولم يتطرق لبعض الحدود الشرعية فضلاً عن ذكر العوائق المتعلقة بتطبيقها، كما أنه لم يتطرق لذكر العوائق التطبيقية لحد السرقة في المحاكم الشرعية؛ بينما الدراسة الحالية تتناول الحدود الشرعية بصفة عامة، كما تركز على حد السرقة وتطبيقه في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا بصفة خاصة، مع ذكر العوائق والحلول بخصوص ذلك؛ غير أن هذا البحث يعد من أهم ما يستفيد منه الباحث في دراسته<sup>٨</sup>.

أمين آدم بللو في مقالة بعنوان *Enforcement of Hudood Punishments under Islamic Law in Nigeria: Implications of Plural Legal System* تركز الفكرة الأساسية لهذه المقالة على تحليل قانون العقوبات الشرعي لسنة ٢٠٠٠ لولاية زمفرا، وكذلك مسودة القانون العقوبات الشرعي المنسقة التي تم شرحها من قبل مركز الدراسات القانونية الإسلامية بجامعة أحمد بللو زاريا. وناقش بعض القضايا التي تم الحكم عليها وتطبيق العقوبة عليها في ولاية زمفرا. وقام الباحث بتوضيح الأثر الناتج عن تطبيق عقوبات الحدود في شمال نيجيريا<sup>٩</sup>. على الرغم من كون هذه المقالة لم تفصل القول في العوائق والحلول المتعلقة بتطبيق الحدود الشرعية إلا أن الباحث الحالي يستفيد منها من ناحية معرفة كيفية تنفيذ عقوبة الحدود الشرعية وخاصة ما يتعلق بحد السرقة في المحاكم الشرعية في الولايات المطبقة للشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا.

٨ تركي بن عدال الشمري. ٢٠٠٧. جريمة الشروع في السرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة (رسالة الماجستير) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

Bello, AminuAdamu. Enforcement of Hudood Punishments under Islamic Law in Nigeria: Implications of Plural Legal System. University of Abuja.

عبد القادر إبراهيم أبيكان في مقالته الموسومة: *Constitutional impediments to enthrone-ment of Shari'ah in Nigeria* قد تطرق إلى مسألة تبني دين الولاية؛ حيث ذكر آراء القانونيين حول ذلك، منهم من يرى جواز تبني دين الولاية في حين يرى البعض أن ذلك مخالفة صريحة للمادة (١٠) من الدستور النيجري. وذكر أن الدستور منح للولايات سلطة إنشاء المحاكم الإضافية غير التي تم إنشاؤها من قبل الدستور نفسه؛ حيث بيّن أن هذا هو الأمر الذي اعتمدت عليه بعض الولايات في الشمال مثل زمفرا، سوكتوا، كادونا، كانوا، جيغاوا، نيجرا، وغيرها من الولايات الشمالية في إنشاء المحاكم الشرعية الإضافية غير المحكمة الشرعية الاستثنائية التي تم إنشاؤها من قبل الدستور، وذلك لتقوم هذا المحاكم بالنظر إلى القضايا الشرعية. والفرق بين هذه المقالة والدراسة الحالية هو أن الباحث عموماً ركز في مقالته على توضيح الأساس الدستوري للمحاكم الشرعية وسلطاتها فيما يتعلق بالقضايا المدنية والجنائية في شمال نيجيريا، ولم يتطرق لذكر الحدود الشرعية والعوائق المتعلقة بتطبيقها فضلاً عن ذكر الحلول المناسبة لها؛ بينما الدراسة الحالية تركز فكرتها على القضايا المتعلقة بالحدود الشرعية، وخاصةً العوائق المتعلقة بتطبيقها في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. ويستفيد الباحث من هذه المقالة من حيث معرفة مدى سلطة المحاكم الشرعية في الولايات الشمالية فيما يتعلق بالنظر في القضايا الجنائية<sup>١</sup>.

ايكنجا أورايغبونام (Ikenja K.E. Oraegbunam) في مقالة بعنوان *Shariah Criminal Law* *Islam and Democracy in Nigeria today* تركز فكرة هذه المقالة على دراسة أثر الاقتصاد الاجتماعي والسياسي على الشريعة التي تم تمديد مساحتها على حقوق الإنسان المواطن المسلم وغيره. كما ركزت أيضاً على اعتماد التشريع الجنائي الإسلامي والدور الذي يؤدي تطبيقه في تحقيق التكامل الوطني

---

Abikan, Abdul Qadir Ibrahim. 2006. "Constitutional impediments to enthrone-ment of Shari'ah in Nigeria". *University of Ilorin Journal*. Vol. 1. (2). Pp. 185-215.

والرفاهية الاجتماعية؛ حيث تناول بعض القوانين الجنائية الإسلامية في بعض الولايات الشمالية في نيجيريا. وتطرق أيضاً إلى الدور الذي يقوم به الدين في المجتمع، من حيث التنظيم والتطوير. غير أنه لم يتطرق لذكر العوائق المتعلقة بالحدود الشرعية وتطبيقها في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. ويستفيد الباحث الحالي من هذه المقالة من ناحية بعض المسائل المتعلقة بالشرعية الإسلامية وتطبيقها في شمال نيجيريا<sup>١١</sup>.

فيليب أوستين وألبيرت ديكر Philip Ostien and Albert Dekker في بحثهما بعنوان: *Shariah and National Law in Nigeria* تناولت هذه الدراسة القوانين ذات العلاقة بما في ذلك قانون المحكمة الجنائية الشرعية، وكذلك قوانين الإجراءات الجنائية الشرعية التي يتم تطبيقها في الولايات الشمالية التي تم فيها اعتماد الشرعية الإسلامية. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على توضيح علاقة الشرعية الإسلامية بالقانون الوطني وذلك خلال عام ١٩٨٥م إلى العصر الراهن، حيث تم فيها مناقشة موقف الشرعية الإسلامية من الدستور النيجيري مع توضيح التطورات التي حصلت فيها بالنسبة للقضايا المتعلقة بالقضايا الشرعية. كما تطرق إلى التطبيقات التي حصلت في عهد حاكم زمفرا أحمد ثاني. والفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية هو أن هذه الدراسة ليس فيها تركيز على ما يتعلق بالحدود وخاصة حد السرقة التي تعني به الدراسة الحالية، كما أنه لم تتناول العوائق والحلول المتعلقة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا غير أن الباحث الحالي يستفيد بها من ناحية معرفة موقف الشرعية الإسلامية من الدستور<sup>١٢</sup>.

عمر فاروق عبد الله في ورقة بعنوان: *Interrelation between Common Law and Sharia* التي قدمها في الجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي التي عقدت في كندا. وقد تضمنت الورقة

Oraegbunam, Ikenja K.E. *Shariah Criminal Law, Islam and Democracy in Nigeria Today*. ١١

<http://dx.doi.org/10.4314/og.v8i1.10.2>

Ostien, P. and Albert Dekker. "Shariah and National Law in Nigeria". In *Shariah Incorporated: A Comparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present*. Jan Michiel Otto (Ed.). Leiden University Press. Pp. 554-612.

على مفهوم المحاكمة العادلة في القانون العام والشريعة الإسلامية، وكذلك الفكرة الرئيسية حول الإثبات ووسائله في الشريعة والقانون؛ حيث تحدث حول الإقرار، والشهادة، والبيئة ودورها في تقرير الأحكام. كما تطرق الكاتب إلى بعض المسائل المتعلقة بالقانون الشخصي الإسلامي؛ حيث تحدث حول الميراث وأحكامه في الشريعة الإسلامية. وتختلف هذه الورقة عن الدراسة الحالية في كونها تناولت العلاقة بين القانون العام والشريعة الإسلامية سواء في الحدود أو غيرها؛ بينما الدراسة الحالية تركز فكرتها حول العوائق والحلول المتعلقة بالحدود وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. ومن هنا تظهر أهمية هذه الورقة لدى الباحث من ناحية التعرف على طرق الإثبات وكيفية استعمالها في المحاكم الشرعية في نيجيريا<sup>١٣</sup>.

ايكنجا أورايغونام في مقالة بعنوان: *Islamic Criminal Law and Constitutionalism in*

*Nigeria: Any lesson from Turkey?* تناولت المقالة علاقة الشريعة الإسلامية، وبالأخص التشريع الجنائي الإسلامي بالدستور النيجيري، مع مقارنة ذلك بالنظام القانوني لدولة تركيا. فقد ناقش الباحث عدداً من القضايا المتعلقة بتطبيقات الشريعة الإسلامية وخاصة التي حصلت بداية من عام ١٩٩٩م، وذلك عندما أعلن حاكم زمفرا اعتماد ولايته الشريعة الإسلامية كمصدر قانوني أصلي في الولايات للنظر في ما مدى مطابقتها مع مبادئ الدستور النيجيري. على الرغم من كون هذه المقالة لم تتناول الحدود الشرعية ومعوقات تطبيقها في المحاكم الشرعية؛ إلا أن الباحث يستفيد منها من ناحية معرفة حقيقة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والدستور النيجيري، مع معرفة النصوص الدستورية التي منحت لبعض الولايات الشمالية اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر القانوني لها<sup>١٤</sup>.

---

Abdullahi, Umar Faruk. 2007. *Interrelation between Common Law and Sharia Law*. Paper presented ١٣ at the International Society for the reform of Criminal Law, Canada.  
Oraegbunam, Ikenja K.E. 2015. "Islamic Criminal Law and Constitutionalism in Nigeria: Any lesson ١٤ from Turkey?". *Journal of Law, Policy and Globalization*. Vol. 33.

أوسيتا أغبو (Osita N Ogbu) في ورقة بعنوان: *Punishments in Islamic Criminal Law*

*as Antithetical to Human Dignity: The Nigerian Experience* تضمنت الورقة مجالات الشريعة

الإسلامية في النظام القانوني النيجيري قبل التمديد الذي حصل في عام ١٩٩٩م في بعض الولايات

الشمالية. كما تطرق إلى التطورات الحاصلة في الشريعة الإسلامية حيث شملت القضايا المدنية والجنايئة بعد

أن كانت في السابق مقتصرة على القضايا الشخصية. وناقش موضوع العقوبات البدنية، وعقوبة الإعدام،

وهل هما تعتران معاملة غير إنسانية أو إهانة لكرامة الإنسان. وقد قام الباحث بعرض ومناقشة عدد من

القضايا التي تم الحكم عليها في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا بما في ذلك القطع، والجلد، والرجم، والقتل

قصاصاً. مع أن الباحث لم يتطرق للذكر العوائق والحلول المتعلقة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية بشكل

مفصل؛ ولكن تعتبر هذه المقالة من أهم المقالات التي يستفيد منها الباحث في الدراسة الحالية؛ حيث

تطرت لكثير مما يتعلق بموضوع الدراسة مباشرة وهو الحد<sup>١٥</sup>.

إيتيم أوكون (Etim E. Okon) في مقالته الموسومة: *Hudud Punishments in Islamic*

*Criminal Law* ناقش في مقالته مسألة الحدود في النظام القانوني الجنائي الإسلامي. فتطرق إلى بعض

الجرائم مثل السرقة، وشرب الخمر، والزنى، والحراية مع بيان حد كل من هذه الجرائم حسب الوارد في الفقه

الإسلامي ومقارنتها بالقوانين الدولية للنظر في مدى موافقة هذه الحدود المقررة لهذه الجرائم للقواعد الدولية

التي تدعي حفظ حقوق الإنسان. وتختلف هذه المقالة مع الدراسة الحالية من حيث كون التركيز فيها أكثر

في الجانب النظري، كما أن الباحث لم يتطرق للذكر العوائق المتعلقة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية فضلاً

عن ذكر الحلول المناسبة لها؛ بينما تسعى الدراسة الحالية إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، مع ذكر

---

Ogbu, Osita N. *Punishments in Islamic Criminal Law as Antithetical to Human Dignity: The Nigerian Experience*. Enugu State University of Science & Technology.

العوائق والحلول في تطبيق الحدود. ويستفيد الباحث من هذه المقالة من ناحية التعرف على بعض المصطلحات المستخدمة في المجال القانوني لبعض الجرائم<sup>١٦</sup>.

أسولو وإبراهيم عثمان O. Uthman, K.K and Osolo, K.K مقالة بعنوان: *The application of A-Oqubat in Contemporary Nigerian Society Current Issues and the Way out* ركزا في بحثهما حول مفهوم العقوبات، والحدود، وأنواع الجرائم في الشريعة الإسلامية، وتحليل النصوص المتعلقة بها في الكتاب والسنة، مع بيان آراء الفقهاء في ذلك. كما تطرقا إلى بعض المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والدستور؛ حيث ذهب الباحثان إلى أنه يمكن استخدام مقاصد الشريعة الإسلامية في معالجة أي تعارض حصل بين تطبيق الحدود والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي الجملة، يمكن القول أن الباحثان قد بذلا جهداً في مناقشة موضوع العقوبات وتطبيقها؛ غير أن مناقشتها تعتبر مناقشة شاملة لعقوبة السرقة وغيرها، وهذا هو الفارق الأساس بين هذه المقالة وبين الدراسة الحالية؛ حيث إن الدراسة الحالية يكون التركيز فيها أكثر حول العوائق المتعلقة بالحدود وخاصةً حد السرقة وتطبيقه في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا مع إيجاد الحلول المناسبة لها<sup>١٧</sup>.

علي أحمد في ورقة بعنوان: *Living with conflict: Shariah and One Nigeria* ناقش الباحث في ورقته علاقة المسلم بالشريعة الإسلامية؛ حيث يرى أن تطبيق الشريعة بالنسبة للمسلم ليس أمراً مبنياً على اختياره؛ وإنما يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب على المسلم الالتزام بها. وتطرق أيضاً إلى علاقة الشريعة الإسلامية بالدستور النيجيري؛ حيث بيّن أنه لا نزاع في كون الشريعة أمراً دستورياً قبل

---

Okon, Etim E. 2014. "Hudud Punishments in Islamic Criminal Law". *European Scientific Journal*. ١٦ Vol. 10. (14). May.

Oloso, K.K & Ibrahim O. Uthman. 2011. "The application of A-Oqubat in Contemporary Nigerian Society Current Issues and the Way Out". *International Journal of Advanced Legal Studies and Governance*. Vol. 2. (1). April.

إصدار الدستور ١٩٩٩ وذلك عندما تعني فقط الأحوال الشخصية؛ بينما النزاع حصل بعد إصدار الدستور ١٩٩٩ الذي تم الاعتماد عليه من قبل بعض الولايات الشمالية في تنفيذ الحدود الشرعية على كل إنسان مسلم قام بارتكاب الجرائم مثل السرقة، والزنا، وشرب الخمر والجرائم الأخرى من قبيلها. كما تطرق لذكر بعض المواد الدستورية التي تمنح للمجلس التشريعي للولاية سلطة إصدار القوانين من أجل تحقيق الأمن والأمان فيها. والفرق بين هذه الورقة وبين الدراسة الحالية هو أن هذه الورقة تركز فقط على جانب الشريعة وهل تطبيقها يعتبر أمراً دستورياً أم لا، ولم تطرق لذكر العوائق المتعلقة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا؛ بينما الدراسة الحالية تقوم بمعالجة موضوع الحدود، وبالأخص حد السرقة مع ذكر العوائق والحلول لتطبيقها في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا<sup>١٨</sup>.

#### ١,٩ خلاصة الدراسات السابقة

بالنظر إلى هذه الدراسات السابقة التي قام الباحث بمراجعتها، يمكن القول أن جميعها لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، وتتلخص هذه الدراسة في النقاط الآتية:

أولاً: أن بعض هذه الدراسات تناول موضوع الشريعة الإسلامية، إما من الجوانب النظرية؛ وذلك ببيان مفهوم الشريعة الإسلامية، وخصائصها، ومحاسنها، وأهميتها في حياة الفرد والمجتمع. وإما من الجوانب التطبيقية؛ وذلك بتفصيل القول في كيفية تطبيقها في المحاكم الشرعية وأهم الإجراءات المتعلقة بذلك التطبيق. كما أن بعضها قامت بدراسة الشريعة وأساسها التشريعي في الدستور النيجيري؛ وذلك ببيان المجالات التي يسمح الدستور النيجيري بتطبيقها مع بيان الضوابط التي يجب الالتزام بها عند تطبيقها.

---

Ahmad, Ali. *Living with Conflict: Shari'ah and One Nigeria*. Sawyer-Mellon Seminar on Sharia and Conflict in Nigeria, Emory University Nov. 7, 2002.

ثانياً: وهناك بعضاً آخر من هذه الدراسات تطرق إلى موضوع الحدود من حيث العموم؛ وذلك ببيان وجوب تطبيقها، وفضل ذلك التطبيق، ومناقشة بعض الحدود مثل حد الزنا وكيفية تطبيقه، ودور ذلك في الحد من ارتكاب هذه الجريمة الشنيعة.

ثالثاً: وتطرت بعض هذه الدراسات إلى موضوع العقوبات الشرعية؛ حيث قامت بتعريفها، وبيان أهدافها، وخصائصها في الشريعة الإسلامية، وأنواعها مع إظهار الفرق بين العقوبة في الشريعة الإسلامية والعقوبة في القوانين الوضعية، كما تناولت أيضاً على بعض الأمثلة للعقوبات الشرعية.

رابعاً: وترتكز فكرة بعض هذه الدراسات على تفصيل القول في جريمة السرقة؛ وذلك من حيث تعريفها لغةً واصطلاحاً، وبيان أركانها، وأنواعها، والشروط المتعلقة بالسارق، والمال المسروق، والشخص المسروق منه. كما قامت بتوضيح عقوبتها، وكيفية تطبيقها، مع بيان موضع القطع ومحلّه، وحكم تكرار السرقة قبل إقامة الحد وبعده، وغير ذلك من أهم الأحكام المتعلقة بالسرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية. وبناءً على ما سبق في بيان ملخص هذه الدراسات؛ يمكن القول أن علاقة ها مع الدراسة الحالية

هي علاقة مباشرة؛ حيث إن هذه الدراسات يستفيد منها الباحث، من الناحية النظرية والتطبيقية. كما يمكن القول أيضاً أن هذه العلاقة وإن كانت مباشرة إلا أنها علاقة عموم وخصوص؛ بمعنى أن هذه الدراسات أعم من الدراسة الحالية؛ وذلك لأن جميعها ناقشت الموضوع من حيث العموم، وخاصة التي كتبت في موضوع الحدود؛ حيث لا توجد بين هذه الدراسات دراسة واحدة ركزت فقط على العوائق والحلول المتعلقة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا كما تهدف إليه الدراسة الحالية؛ وإنما أغلبها تناولت الموضوع عموماً دون التركيز على العوائق فضلاً عن الحلول. والدراسة الحالية أخص من هذه الدراسات؛ حيث إنها تقوم بتناول العوائق والحلول ذات الصلة بتطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. وهذا مما جعل هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة التي قام الباحث بدراستها ومراجعتها؛

وذلك من حيث من حيث كونها دراسة خاصة بالعوائق والحلول في تطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا. ومن حيث كونها دراسة يتم فيها عرض بعض القضايا المتعلقة بحد السرقة والتي تم الحكم عليها في المحاكم المذكورة أعلاه.

## ١,١٠ خلاصة الفصل

الفصل التمهيدي في طبيعته يتضمن الإطار التنظيمي للبحث، من المقدمة التي تعد مدخلاً عاماً للبحث؛ حيث اشتملت على بيان أهمية تطبيق الحدود الشرعية بين المسلمين. كما تحتوي المقدمة أيضاً على تحديد المشكلة التي يسعى الباحث إلى معالجتها، والأسئلة التي يسعى إلى إجابتها، وأما المنهج الذي استخدمه الباحث فقد قيده في ثلاث مناهج وهي المنهج التطبيقي والمنهج الميداني والمنهج المقارن. وقد وضّح الباحث الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وتناول الباحث الحدود البحث بشكل واضح، واشتمل هذا الفصل أيضاً على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ليطلع الباحث على الفكرة العامة حول الموضوع.